العدد (1889) السنة الثامنة - الأربعاء (25) آب 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

هل نحن قطط؟

نجوى عبدالله
كاتبة عراقية – اميركا

حشرنا أنفسنا نحن اللاجئين والمسافرين معا في بطن طائرة أمريكية عملاقة، لتحلق بنا إلى قارة القوة العظمى تساءلت مع نفسي كيف يمكن لأمريكا أن تسيطر على العالم كله وتصنع طائرة مذهلة كهذه؟

الركاب بانتظار موعد انطلاق الطائرة ومجيء المضيفة الحسناء التي توجهنا بابتسامتها الرقيقة إلى شد الأحزمة، لكننا لاحظنا أن القادم هو مضيف شاب ولا بأس بذلك، لابد من أن المضيفة الشابة ستأتي بزيها الأنيق لتحملني إلى ذكريات مدرسية حيث كانت معلمتي لدى توقيعها على الواجب المدرسي بعد اجتيازي له بتفوق، تسألني ماذا تحبين أن تكوني في المستقبل عندما تكبرين؟ أجيبها مضيفة طيران كي أسافر كثيرا !!فتضع إلى جانب التوقيع على الدرجة النهائية جملة (أحسنت يا مضيفة الطيران) ومازالت هذه العبارة مرسومة في ذاكرتي بخط معلمتي عدوية و باكزة.

لكن أين المضيفة الشابة؟ تأخرت كثيرا، تبين لنا بعد لحظات أن السيدة الكبيرة أو الجدة التي تتجول بين المقاعد بابتسامتها المرتجفة حول شفاهها المجعدة المرحبة بنا على متن الطائرة وطالبة منا شد الأحزمة، هي المضيفة..!!

وتأتي أخرى وهي أيضا تجاوزت الخمسين يعني هناك اختلاف في اختيار المضيفات في أمريكا، لكن ألا يشعرون بالتعب من أمراض الكبر من ارتفاع ضغط الدم والسكري وأمراض القلب وغيرها، خاصة وأنهن محلقات في الجو على مدى إحدى عشرة ساعة.

بعد هبوطنا بسلام وتوديع جدتنا المضيفة لنا تبين من خلال تنقلاتنا أن لا مانع في أمريكا من توظيف كبار السن طالما يتمتعون بصحة جيدة وعقل سليم لغرض حثهم على المواصلة والاستمرارية في الحياة، وأن حياتهم مستمرة ما داموا قادرين على الأخذ والعطاء. معلمتي الأمريكية (مايلندا) تبلغ من العمر (٧٣)عاما مخلصة جدا في عملها و بإتقان شديد، تمارس حياتها اليومية بشكل طبيعي وتقود سيارة فارهة سوداء تشبه سيارة الرئيس، محبة متعاونة أنيقة وتهتم بصحتها جدا.

في الصف لدي زميلة من كولومبيا اسمها نوبيا تبلغ من العمر ٦٨ عاما وزوجها ٧٥ عاما وهو يلهث إليها وقت الاستراحة ليطبع قبلة على شفاهها المحمرة ويحثها على المزيد من التعلم، نوبيا وزوجها يهتمان كثيرا بأناقتهما بل إن إحدى العراقيات علقت قائلة على حالة نوبيا: (لو كانت هذه المرأة في العراق لوضعت بوشية – غطاء الرأس الأسود – على رأسها وكانت تشكو من أمراض عدة في حين أنها بهذا العمر وتضع أحمر شفاه وتتعلم لغة).

أجل نحن هكذا في قمة شبابنا ينادوننا عجائز، زارعين بذور الإحباط والخيبات في أنفسنا، الفتاة التي تتجاوز ٢٥ سنة ولم تتزوج هي في طريق الخطر حتى إن كانت موظفة، يبدأ العزوف عنها وأعني أنها ستبدأ بسماع كلمة (عانس) وكذلك الحال للشاب الذي سرعان ما يتملكه اليأس عندما يجد نفسه يتقدم في السن ولا يملك شيئا، وفي حال بلوغ سن الأربعين لكلا الجنسين تتوقف عجلة الحياة نهائيا لندخل في مرحلة التكفير عن ذنوبنا ومعاصينا وكأن كل ما فعلناه هو خطايا وأبشع الجرائم. تختفي كل مواد التجميل النسائية والألوان، أسرة الأزواج تتباعد رويدا رويدا وتختفي معها كلمة حبيبتي وحبيبي هذه إن وجدت أصلا وغيرها من المسميات الشخصية لتحل محلها أسماء شعبية (حجي وحجية وخالة وعمة وعمو) وكأن الكل في صلة قرابة شديدة لسبب بسيط هو (العيب) الذي مازال غائبا عن قواميس الأديان السماوية.

كلما طاردتنا الأسئلة الخائبة، من دون أجوبة مقنعة، أسأل لماذا العرب مهتمون بسؤالهم عن الأعمار في الحب في الخطبة والزواج في العمل في التعارف وكأن عمر الكائن العربي محدد بمقاييس ثابتة وكأنهم نجوم السينما عمرها يعكس جمالها وأدوارها بعكس أمريكا التي تجعل السؤال عن العمر من العيوب الفظيعة إلا في حال تقديم المساعدة أو الأمور الصحية وينصب اهتمامها بعطاء وصحة الإنسان نفسيا وجسديا وفكريا ومن قلة الأدب سؤال المرأة عن عمرها، فهل نحن قطط؟

الاقتصـــاد العراقـــي: رؤيـــة ســـتراتيجية

في إطار البحث عن حلول واقعية للاقتصاد العراقي، لابد من تأسيس رؤى ستراتيجية تحاكي مقومات هذا الاقتصاد، وتواكب تطلعاته المستقبلية، ومبعث هذا الاتجاه، أن الاقتصاد العراقي، ولعقود مضت قد افتقد الفلسفة الاقتصادية الواضحة، نتيجة تداعيات القرار السياسي على مجمل الفعاليات الاقتصادية، لذلك لم يُخضع أداءه الاقتصادي بشكل حقيقي لاختبارات النظرية الاقتصادية، فابتعد عن مزايا التحليل والتقييم لتصحيح مساراته المتذبذبة، وهذا باعتقادنا يمثل جزءا" أساسيا" من المشكلة.

(١-٢)

د. مهدي صالح دوّاي
كاتب وباحث

أولا": الاقتصاد الريعي

في هذه المرحلة من الستراتيجية يتم اعتماد السقف الزمني (٢٠١١ – ٢٠١٥) لتبني منهج اقتصادي يركز على الصناعات الاستخراجية (النفط والغاز والكبريت والفوسفات والزئبق الأحمر)، وعدّها قاطرة للنمو الاقتصادي في العراق في الأجلين القصير والمتوسط، يتحقق فيها مبدأ (الدفعة القوية) لبقية قطاعات الاقتصاد بهدف توسيع القاعدة الإنتاجية وتنويعها، وتتطلب هذه المرحلة ارتفاعا" تدريجيا" للنفقات الاستثمارية من مجمل تخصيصات الموازنة العامة لتصل إلى (٤٥٪) في نهاية هذه المرحلة، نظرا" لما تشكّله هذه النسبة من أموال سائلة تتطلبها المشاريع الستراتيجية المهدة للمراحل اللاحقة.

ومن استحقاقات هذه المرحلة، رفع مستوى الإنتاج النفطي إلى (٥) مليون برميل يوميا" لتغطية الفجوة الاستثمارية المحتملة، على أن يتم هذا الاستحقاق في ظل التخطيط لسياسة نفطية طويلة الأمد، تبدأ بإقرار قانون النفط والغاز، وتمتد لتشمل تشريعات تنظيمية لإيرادات النفط بالشكل الذي يزيد من علاقات الترابط مع السياسة المالية، كأن يتم اعتماد (قانون لضريبة الدخل على الإنتاج النفطي والغازي) يخضع لها منتجو الهايدروكاربونات السائلة والغازية كافة، سواءا" أكانوا شركات عامة (حكومية)، أو خاصة (محلية وأجنبية)، من اجل زيادة مصادر التمويل عن طريق الإيرادات السيادية.

وبخصوص إدارة فعاليات هذه المرحلة الأساسية لبناء الاقتصاد العراقي على صعدة التخطيط والإدارة والتنفيذ، فان خصوصية هذا الاقتصاد تلزم الدولة بمسؤولية التخطيط الكلي الشامل، على أن يتصف بسمات، الواقعية والمرونة والتكامل، (والمزاوجة بين الإلزام والديمقراطية)، وتامين الكوادر التخطيطية المتخصصة، في حين يقع على الدولة الجزء الأكبر من مسؤولية تنفيذ الخطة نظرا" لاستحواذها على أهم مصادر تمويل الميزانية العامة، ألا وهي الصناعة الاستخراجية، مما يلزمها تحقيق الانجازات على مستوى البيئتين الأمنية والتشريعية لأهميتهما الفاعلة في احتضان المراحل اللاحقة من الستراتيجية.

وفيما يتعلق بالجوانب التمويلية، فالملاحظ حسب تقديرات (٢٠١٠)، أن التمويل المحلي لايغطي إلا (٤٢٪) من الأموال المطلوبة للاستثمارات، وهذا يعني بقاء الحاجة ملحة للمصادر التمويلية الخارجية بما يقرب من (٥٨ ٪) على شكل استثمار أجنبي وقروض ومنح، عليه فان من مهام المرحلة الريعية من الستراتيجية، أن تعالج مشكلة التمويل عن طريق الإجراءات الآتية :

١- تحديد أهداف مرحلية لإعادة اعمار العراق، كأن يتم التركيز في الخمس سنوات القادمة على إعادة اعمار منظومة الطاقة الكهربائية، وشبكة الطرق والمواصلات، وتطوير صناعة البتر وكيمياويات.

٢-التركيز على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بآليات، الاستثمار الأجنبي المباشر، و القروض المضمونة من البنك الدولي،أو نظام الاستثمار عن طريق المشاركة مع القطاع العام أو التسديد الآجل للمستحقات المالية.

٣-إعادة تنظيم الموارد السيادية (الضرائب والرسوم) بما يؤمن توفير مصادر تمويلية تدعم النفقات التشغيلية، بهدف رفع حصة النفقات الاستثمارية من مجمل تخصيصات الموازنة العامة.

وتهدف هذه المرحلة إلى تأسيس منطلقات وثوابت سليمة للمراحل الأخرى، وذلك بالتركيز على الاستثمار في رأس المال البشري، القادر لاحقا على زيادة القيمة المضافة للمدخلات عن طريق التعامل مع التكنولوجيات المعاصرة وتحسين القدرة التنافسية الوطنية، بما يؤمن إمكانيات الاعتماد على النماذج الاقتصادية غير الريعية، إضافة إلى ضرورة استكمال منظومة البنى التحتية القادرة على استيعاب أنشطة الاستثمار بنوعيه المحلي والأجنبي، وبضمنه الاهتمام بتجربة المناطق الاستثمارية، وفقا" لمؤهلات كل محافظة بما يضمن تحقق مبدءي الكلف الواطئة والجودة العالية.

إن الصفة الريعية للاقتصاد العراقي لاتعني بالضرورة الصفة السلبية، إذ أن هذه الهبة بحاجة إلى رؤية ستراتيجية تستثمرها ايجابيا"، مقارنة" بالدول النفطية والريعية الأخرى، التي تهيأت لها مقومات الانطلاق نحو العالمية، لاسيما وان الاقتصاد العراقي يمتلك مؤهلات الاقتصاد المتنوع بما يمتلك من موارد طبيعية وزراعية هائلة، وأنواع من السياحة الدينية والتاريخية والترفيهية، بل إن الواقع العراقي يشير إلى انه البقعة الأكثر استعدادا" لاستقبال أنشطة الاستثمار المحلية والعالمية.

الإخـــوان.. والـدولة المدنيـــة

حسين عبد الرازق
كاتب مصري

أعادت التصريحات التي أدلى بها اثنان من أعضاء مكتب الإرشاد لجماعة الإخوان المسلمين التي تناولت (الدولة الإسلامية) التي يدعو لها الإخوان ودور هيئة كبار العلماء وموقف الجماعة من تولي غير المسلمة والمرأة منصب رئاسة الجمهورية والواردة في البرنامج السياسي للجماعة.. أعادت طرح موقف الإخوان المسلمين في قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان وفي مقدمتها حقوق (المواطنة).

يقول د. محمد مرسي المتحدث الرسمي باسم الجماعة عضو مكتب الإرشاد في كلمته خلال حفل الإفطار الذي أقامه الإخوان بمقر كتلتهم البرلمانية يوم الأربعاء الماضي (إن دور هيئة كبار العلماء أو اللجنة الدينية التي جاءت في برنامج الجماعة السياسي استشاري فقط.. والدولة الإسلامية هي دولة مدنية بمعني الكلمة، التشريع فيها للبرلمان والطعن عليه يكون أمام القضاء، وأن منهج أهل السنة لا يعرف دولة المشايخ أو ولاية الفقيه). ويضيف د. محمد مرسي أن (الدستور المصري يستند إلى الشريعة الإسلامية، وأن ما أجمع عليه العلماء أنه في الدولة التي يكون فيها عدد المسلمين أكثر من غير المسلمين لا يجوز أن يتولى غير المسلم الولاية، وهذا حكم قاطع الدلالة).

وتنقل صحيفة الشروق التي نشرت هذه التصريحات عن (عبدالرحمن البر) عضو مكتب الإرشاد والملقب بمفتي الجماعة، حسب (الشروق) قوله (إن موقف الجماعة الخاص بمنع المرأة وغير المسلم (القبطي) من تولي منصب رئاسة الجمهورية هو رأي يخص إخوان مصر فقط وغير ملزم للإخوان في الدول الأخرى.. فلكل منهم ظروفه الخاصة)، وأضاف (لو وصل الإخوان للسلطة فسيسمحون بتولي المرأة أو القبطي منصب رئاسة الوزراء).

وتكتسب هذه التصريحات أهمية مضاعفة في الوقت الحاضر، فهي تأتي مواكبة لمشاهدة مسلسل (الجماعة) لوحيد حامد، وما يثيره من نقاش وجدل حول حركة الإخوان المسلمين، وبعد فترة ساد فيها عدم وضوح موقف الإخوان من قضايا الدولة المدنية وتولي الأقباط والنساء موقع الولاية الكبرى، بعد أن أكد اثنان من أبرز قادتهم – قبل الانتخابات الداخلية الأخيرة للمرشد العام ومكتب الإرشاد – هما د. محمد حبيب ود. عبدالمنعم أبوالفتوح أن ما ورد في مشروع البرنامج السياسي حول هيئة كبار العلماء وتولي الأقباط والمرأة الولاية الكبرى قد تم حذفها.

وأي قراءة محايدة لمواقف الجماعة التي أكدتها هذه التصريحات تقطع بأن الإخوان يتخذون موقفا معاديا للديمقراطية وحقوق الإنسان خاصة حق المواطنة، فما يدعون إليه تحت اسم (الدولة الإسلامية) لا يعدو كونه دعوة صريحة للدولة الدينية، فالدولة الدينية ليست فقط هي الدولة التي يتولى فيها رجال الدين (المشايخ أو القساوسة) السلطة السياسية، ولكن فرض مرجعية دينية على الدستور والدولة والمجتمع يحول الدولة إلى دولة دينية بامتياز، بل إن فرض أي مرجعية (دينية أو مدنية) سواء كانت الشريعة الإسلامية أو الرأسمالية أو الاشتراكية أو الشيوعية، هو تأسيس لدولة استبدادية غير ديمقراطية، فمن حق أي حزب أو جماعة أن تختار أي مرجعية تريد، ولكن ليس من حقها فرض مرجعيتها علي الدولة والمجتمع حتى لو حصلت في انتخابات عامة حرة ونزيهة على ١٠٠٪ من أصوات الناخبين، والقول إن الدولة الإسلامية (الإخوانية) ليست دولة دينية لأن دور هيئة كبار العلماء دور استشاري فقط يتضمن عملية خداع واضحة، فإذا اعترض هذا المجلس (الاستشاري) على مشروع قانون أو على قرار أو موقف باعتباره مخالفا لشرع الله، فمن يتمسك به يصبح في نظر الرأي العام خارجاً على الشرع ويمكن تكفيره، ولعلنا مازلنا نتذكر أن د. فرج فودة أصدر كتابا يحمل اجتهادا في بعض القضايا، ورفض البعض هذا الاجتهاد واعتبروا فرج فودة مرتدا (ولا يوجد شيء اسمه حد الردة في الإسلام)، فما كان من أحد العوام إلا أن قرر إقامة حد الردة علي د. فرج فودة واغتياله، الغريب أن الإخوان وهم يطالبون بعرض التشريعات على هيئة كبار العلماء قبل إصدارها لتبين مدى مطابقتها للشريعة الإسلامية، يسلمون بأن هناك أكثر من رأي واجتهاد وأن من حقهم اختيار أي من الآراء الفقهية، أي باختصار هناك أكثر من (شريعة إسلامية) فالفقه هو آراء واجتهادات بشرية وليس نصوصا دينية مقدسة!.

ويبدو ذلك واضحا في دعوتهم لمنع المرأة والقبطي من تولى منصب رئيس الجمهورية، وقولهم إنه (رأي يخص إخوان مصر فقط وغير ملزم للإخوان في الدول الأخرى.. فلكل منهم ظروفه الخاصة)، ولا أعرف ما الظروف الخاصة في مصر التي تمنع القبطي والمرأة في مصر من تولي منصب رئاسة الجمهورية، بينما تبيحها في اندونيسيا (أكبر بلد مسلم من حيث العدد) وبنجلاديش وباكستان والجزائر على سبيل المثال لا الحصر، كذلك فاستنادهم إلى النص الوارد في الدستور المصري والذي يقول إن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع – وبصرف النظر عن مدى صواب هذا النص من عدمه – يتجاهل أن الدستور نص في مادته الأولى على أن مصر نظامها ديمقراطي (يقوم على أساس المواطنة)، وفي مادته (٤٠) على أن (المواطنين لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة).

إن هذا الموقف المحدد من جماعة الإخوان يخرجها من نطاق الأحزاب والقوي السياسية الديمقراطية، ويعزلها عن العمل المشترك للقوى الداعية للتغيير والإصلاح السياسي والدستوري.

حـنـين لمـاضٍ وهـمـي

فريدة النقاش
كاتبة مصرية

أصدرت سلسلة ذاكرة الكتابة عن هيئة قصور الثقافة التي يرأس تحريرها الدكتور «أحمد زكريا الشلق» مذكرات في السياسة المصرية للدكتور «محمد حسين هيكل» في ثلاثة أجزاء باعتبار هذه السلسلة معنية بنشر الأعمال الفكرية والأدبية والنقدية التي طبعت في بدايات القرن العشرين، وقد انتهى الدكتور محمد حسين هيكل آخر رئيس لحزب الأحرار الدستوريين، رئيس تحرير جريدته «السياسة» عضو مجلس الشيوخ في زمانه من كتابة هذه المذكرات عام ١٩٥٠ وغطى فيها أحداث وصراعات ربع قرن من الحياة السياسية المصرية، وتكتسب هذه المذكرات بعداً راهناً يحتاج للقراءة لأنها تتحدث عن المرحلة الليبرالية الأولي في التاريخ السياسي المصري التي ازدهرت في الثلث الأول من القرن العشرين وواصلت الحياة إلى أن قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ بحل الأحزاب بعد عام واحد في سنة ١٩٥٣.

ويحلو للكثير من الكتاب والساسة، حزبيين وغير حزبيين الإشارة مرارا وتكرارا إلى هذه الليبرالية الأولى باعتبارها النموذج الذي ينبغي أن يحتذى لأن نقائص المرحلة الليبرالية الجديدة التي نعيشها الآن لم تكن موجودة بها.

ويبدو من مقارناتهم أننا الآن لا نكاد نتقدم في اتجاه ليبرالية حقيقية من وجهة نظرهم، وأن شكل وممارسات الدولة التسلطية القائمة الآن لم يكن موجودا في التجربة الأولى.

ولكننا نكتشف عبر قراءة المذكرات مدى صحة قول «هيكل» أن ما وقع في عهدنا يتصل بما سبق اتصال السبب بالنتيجة أو المقدمة، ونكتشف أيضا أن ما يقع الآن من ممارسات تسلطية وفرض حالة الطوارئ وتقييد الحريات والتعذيب كان موجودا في ذلك الزمان وإن بصور مختلفة.

وليس تعامل بعض الكتاب والمفكرين والساسة مع هذه الليبرالية الأولى بنوع من الحنين يبدو واضحا أيضا في عدد المسلسلات التليفزيونية والأفلام السينمائية التي تعالجها.. ليس إلا شكلا من أشكال الحنين إلى الماضي يروج عادة في أزمنة الأزمات الكبرى التي ينغلق فيها أفق المستقبل أمام المجتمع فتقود الجماعات والأفراد إلى الماضي هربا من الحاضر، وتسبغ على هذا الماضي قريبا كان أو بعيدا كل أحلامها وأمانيها شأن الذين يتحدثون عن عصور الخلافة الإسلامية باعتبارها عصورا ذهبية، ولذا يرفضون أي قراءة موضوعية وعلمية للوقائع والصراعات التي حدثت فيها، فليس لائقا أن يتلوث موضوع الحنين الغلاب إلى العالم المثالي الذي تصوروا أنه كان قائما في الماضي، فضلا عن أنهم عبر هذا التعلق بما كان يعفون أنفسهم – موضوعيا – من التفكير والعمل في الواقع الراهن،وتحمل تبعات هذا التفكير والعمل فالأسهل لهم أن يقدموا نموذجا جاهزا وقع في الماضي وليس علينا سوى استعادته وتطبيقه حتى نرتاح.

وإذا كانت مفاهيم الحرية السياسية وحرية الفكر والتعبير والتنظيم والتعددية الحزبية والحياة الدستورية هي الركائز التي تقف عليها التجربة الليبرالية نظريا، فإن فحص مدى تحقق هذه الأسس النظرية في الواقع الفعلي سواء في التجربة الأولى مطلع القرن الماضي أو التجربة الثانية التي بدأت في ربعه الأخير عام ١٩٧٦ سوف يبين لنا أنه كان في التجربتين بون شاسع بين الأفكار والنظريات الأساسية العامة وبين الممارسة الواقعية لنظم الحكم في الحالتين ملكية في الأولى وجمهورية في الثانية.

وثمة تفاصيل كثيرة يمكن أن نسوقها للمقارنة بين التجربتين والتماس أوجه التشابه والاختلاف بينهما لكننا سنتبين أن هناك عنصرا رئيسيا غاب دائما عن تصورات وتحليلات الليبرالية في المرحلتين ألا وهو مدى فاعلية وإيجابية الطبقات الشعبية وقدرتها على التعبير عن نفسها، وهنا سيتبين لنا أن الليبرالية الأولى كانت في إحدى تجلياتها نتيجة ثورة ١٩١٩ التي شاركت فيها الطبقات الشعبية بنشاط متجاوزة في مطالبتها بالاستقلال التام أو الموت الزؤام كل الحدود التي كانت الطبقة السياسية البورجوازية قد وضعتها لهذا الاستقلال.

وفي التجربة الثانية في ظل الرئيس السادات التي بدأت بالتعددية السياسية كانت الطبقات الشعبية وطلائعها قد أنشأت منظماتها خارج الحزب الواحد أي الاتحاد الاشتراكي في ذلك الحين، وهي فعلت ذلك رغم أنف النظام الذي عجز عن فرض شروطه على الصراع الطبقي في ارتباطه بالصراع الوطني. كما شهدت البلاد منذ عام ١٩٦٨ سلسلة من الأعمال الاحتجاجية التي رفعت شعارات تتجاوز مجرد تحرير الأرض التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ وتضع تصوراتها لأسس نظام اجتماعي جديد.

وفي الحالتين لم يكن الحنين إلى نموذج في الماضي هو محرك الأحداث بل كان الواقع الاجتماعي والاقتصادي السياسي هو الذي يجعل من النموذج المرجو قيد الصنع ومستقبليا ومرهونا بمساهمة الجماهير الواسعة الصانعة الحقيقية للتاريخ.